الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

التطوير التشريعي الذي قدمته الهيئة العامة للرقابة المالية لدعم التحول الرقمي في أسواق الخدمات المالية غير المصرفية

(Legislative development introduced by the FRA supporting Digital Transformation of the Non-Banking Financial Services markets)

Tarek.Ibrahim@fra.gov.eg

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

المحتوى

- نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية
- القيمة المضافة للهيئة العامة للرقابة المالية
- استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا (تكنولوجيا الخدمات المالية غير المصرفية)
- تحديات استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا.. البنية التشريعية الموروثة العريضة
- تحديات استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا.. البنية الهيكلية للأعمال متنوعة المكونات والخدمات
- محوري استراتيجية التكنولوجيا: النهج الخدمي.. التحول الرقمي..
- تتطور المسار التشريعي للتحول الرقمي
- حزمة القرارات التنفيذية «الأساسية» لتفعيل القانون وللتحول الرقمي
- الخلاصة: دور التطوير التشريعي المحوري في تحقيق التحول الرقمي

نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

- صدر القانون رقم 10 لسنة 2009 بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ودمج الهيئات الثلاث (الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، الهيئة العامة لسوق المال، الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري) في هيئة واحدة هي الهيئة العامة للرقابة المالية. وتكون لها شخصية اعتبارية عامة وتختص بالرقابة والإشراف وتنظيم الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتوريق، وتحل هذه الهيئة محل أيٍّ من الهيئات الثلاث.
- حدد الدستور المصري لسنة 2014 في المادة (215) أربعة جهات وهيئات رقابية مستقلة، ومنها البنك المركزي، والهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، والرقابة الإدارية.

القيمة المضافة للهيئة العامة للرقابة المالية

إصدار وتحديث تشريعات
تسجيل وترخيص واعتماد
تحديث وتعديل سجلات
تلقي ودراسة تقارير امتثال
إشراف ورقابة وتفتيش
إلزام وتظلمات
توعية وحماية
شكاوى وابلاغات
دعم اتخاذ قرار
بحوث وتطوير

- أسواق الاستثمار
  - الأوراق المالية (قانون 95 لسنة 1992)
  - و(قانون 93 لسنة 2000)
- أسواق التمويل والإقراض
  - التمويل العقاري (قانون 148 لسنة 2001)
  - التأجير التمويلي والتخصيم (قانون 176 لسنة 2018)
  - التمويل متناهي الصغر (قانون 141 لسنة 2014)
  - التمويل الاستهلاكي (قانون 18 لسنة 2020)
- أسواق التأمين
  - التأمين (قانون 10 لسنة 1981)
  - صناديق التأمين الخاصة (54 لسنة 1975)

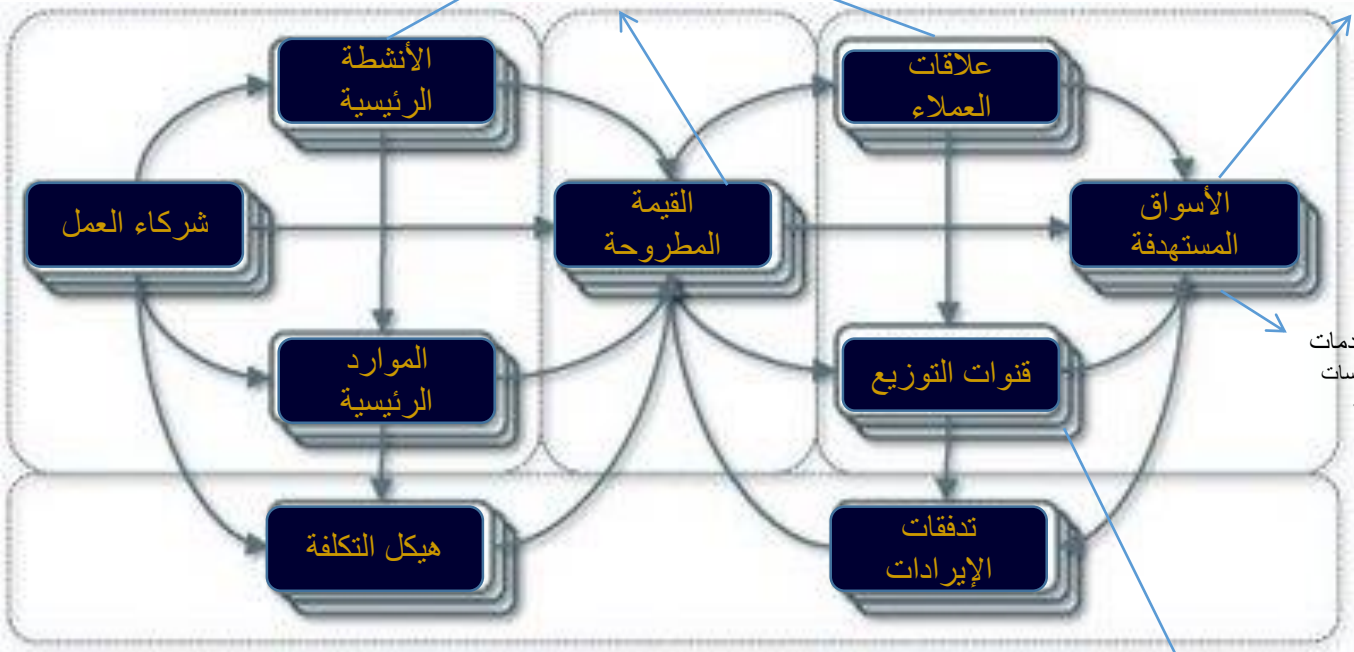

مقدمي خدمات
- مؤسسات
- أفراد

منتجات مالية غير مصرفية

متلقي خدمات
- مؤسسات
- أفراد

التعامل الإلكتروني
- البوابة الإلكترونية
- البريد الإلكتروني

خدمات السوق (بالهيئة)
- التعامل الشخصي
- البريد

خدمات السوق (مكتب الهيئة بوزارة الاستثمار)
- التعامل الشخصي

Enterprise Architecture perspective
منظور الهيكل الهندسي للمؤسسات

استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا (تكنولوجيا الخدمات المالية غير المصرفية)
FRA Technology Strategy (NBFS Tech)

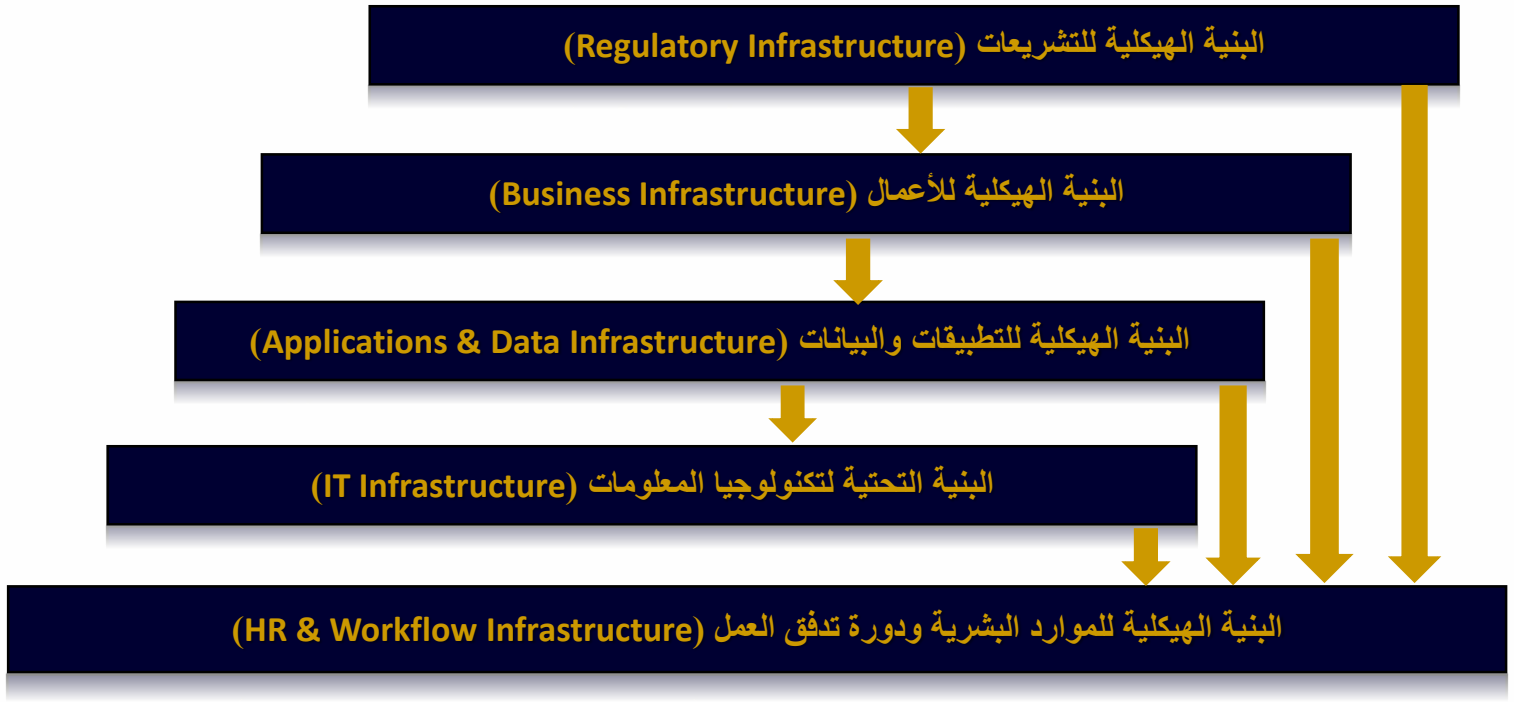

Based on Service Orientation & Digital transformation

ترتكز على النهج الخدمي والتحول الرقمي

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

تحديات استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا.. البنية التشريعية الموروثة العريضة
FRA Technology Strategy Challenges .. Broad Legacy Legislative Infrastructure

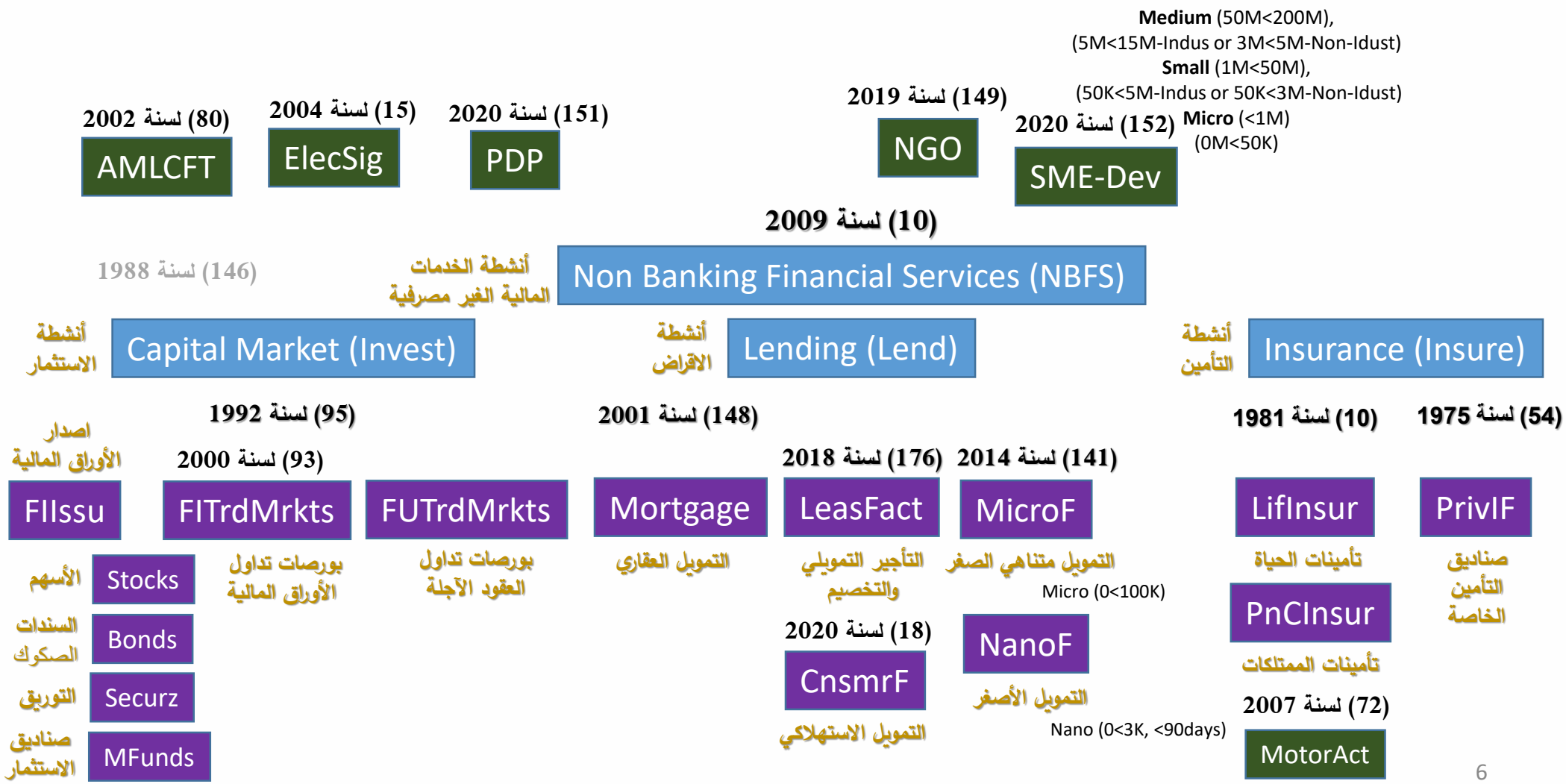

تحديات استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا.. البنية الهيكلية للأعمال متنوعة المكونات والخدمات
FRA Technology Strategy Challenges.. Diverse Business Infrastructure (Elements & Services)

(1) **منتجات مالية غير مصرفية**، يتم اعتماها من قبل (2) **الهيئة**، والتي تقوم بالترخيص لأحد (3) **مقدمي الخدمات** لتقديم خدمات هذه المنتجات تحت مظلة **أنشطه** مالية غير مصرفية، وتكون هذه الخدمات مستهدفة (4) **متلقي الخدمة** من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، ويتم تقديم هذه الخدمات من خلال (5) **قنوات اتصال بين مقدم الخدمة والعميل**، ويكون مقدم الخدمة مسئول عن توفير (6) **أنظمة مقدم الخدمة** اللازمة للحفاظ على **سجل** بكل **المعاملات** المرتبطة بالخدمة، كما يكون مقدم الخدمة مسئول عن تقديم **تقارير أداء وامتثال** للهيئة من خلال (7) **قنوات اتصال بين مقدم الخدمة والهيئة**، والتي تقوم بتجميعها وتحليلها في (8) **أنظمة الهيئة**، ويكون ذلك بغرض تحقيق خدمات الهيئة المتضمنة الإشراف والرقابة، دعم اتخاذ القرار والبحوث والتطوير، كما تتطلب أنظمة الهيئة التكامل وتبادل البيانات مع (9) **أنظمة جهات ذات صلة** يكون لها دور في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية.

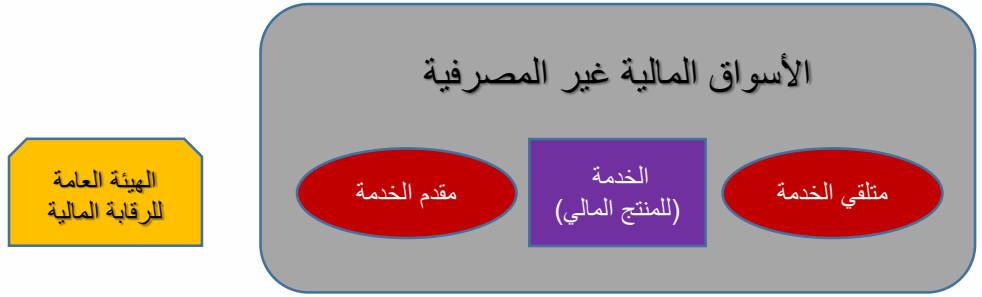

أثر الابتكارات التكنولوجية على الأسواق المالية غير المصرفية

(تطويرية ... ثورية ...)

- تتابع الهيئة عن كثب التطور التكنولوجي في السنوات الأخيرة ، وخاصة تقنيات الكتل المسلسلة ودفتر الأستاذ الموزع والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والتحديات الجديدة التي تم إدخالها بما في ذلك تهديدات الأمن السيبراني الجديدة والمخاطر التكنولوجية الجديدة. في محاولة لإدارة والتحكم بشكل استباقي في تأثير هذه الابتكارات التكنولوجية على كل من طبيعة وديناميكيات أسواق الخدمات المالية وعناصرها.

- تؤمن الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر أنه في حين أن جميع الابتكارات التكنولوجية هي عوامل تمكين، إلا أن معظمها تطوري، والقليل منها ثوري مما يتطلب إدارة استباقية للحد من مخاطر تعطل أسواق الخدمات المالية التي يتم تنظيمها.

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

نطاقات الابتكارات التكنولوجية وآثارها من وجهة نظر الهيئة
(التكنولوجيا المالية... التكنولوجيا الرقابية... التكنولوجيا الاشرافية)

- **التكنولوجيا المالية**
  - **طبيعة** مقدمي الخدمات المالية غير المصرفية ← منصة رقمية
  - **طبيعة** المنتجات المالية غير المصرفية ← منتجات رقمية
  - **طبيعة** متلقي الخدمات المالية غير المصرفية ← هوية رقمية
  - **طبيعة وديناميكية** المعاملات المرتبطة بخدمات المنتجات المالية غير المصرفية ← قنوات التواصل الرقمية
- **التكنولوجيا الرقابية**
  - **طبيعة** متطلبات الامتثال ← التقارير الرقمية
  - **طبيعة وديناميكية** عمليات ارسال وتلقي متطلبات الامتثال ← قنوات التواصل الرقمية
- **التكنولوجيا الاشرافية**
  - **طبيعة** الأنظمة الاشرافية ← تحليل المعاملات والتقارير الرقمية
  - **طبيعة وديناميكية** اكتشاف واثبات الممارسات المخالفة ← التحليل الجنائي الرقمي.

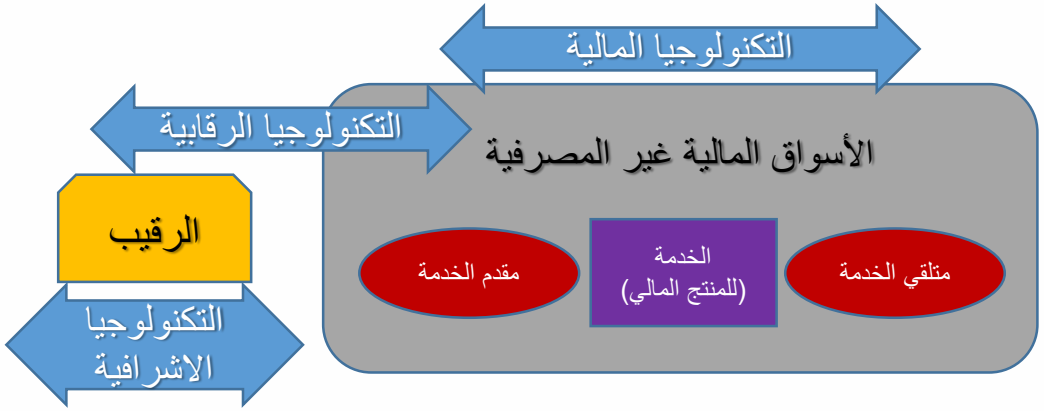

يتضمن نطاق التكنولوجيا المالية (FinTech) المعاملات المرتبطة بخدمات **المنتجات المالية غير المصرفية** بين **مقدمي الخدمات** وبين **متلقي الخدمات**، ويتضمن نطاق التكنولوجيا الرقابية (RegTech) المعاملات المرتبطة بالخدمات التنظيمية بين **الرقيب** وبين **مقدمي الخدمات** و**متلقي الخدمات**، ويتضمن نطاق التكنولوجيا الاشرافية (SupTech) العمليات والممارسات التي تمكن **الرقيب** من أداء دوره وتحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية اعتماداً على منظومة تحليل البيانات للمعاملات المجمعة من الأسواق المالية غير المصرفية.

محوري استراتيجية التكنولوجيا: النهج الخدمي.. التحول الرقمي..

- تنبني استراتيجية التكنولوجيا بالهيئة على «النهج الخدمي» و «التحول الرقمي» لتحسين ولتطوير الاسواق المالية غير المصرفية وجميع الانشطة الخاضعة لرقابة الهيئة من خلال حزمة الخدمات التي تؤدى تحت مظلة الرقابة المالية.
- من خلال النهج الخدمي تم تحديد 10 محافظ من الخدمات لبيان القيمة المطروحة للهيئة:
  - (LC00) خدمات اصدار وتحديث التشريعات، (LC01) خدمات التأسيس والترخيص والاعتماد لعناصر الأسواق، (LC02) خدمات تحديث وتعديل السجلات، (LC03) خدمات تلقي ودراسة تقارير الأداء والامتثال، (LC04) خدمات الاشراف والرقابة والتفتيش على الممارسات، (LC05) خدمات الالتزام والتظلمات، (LC06) خدمات التوعية والحماية، (LC07) خدمات الشكاوى والابلاغات، (LC08) خدمات الإحصاء ودعم اتخاذ القرار، (LC09) خدمات البحوث والتطوير

((00)) اصدار وتحديث تشريعات
((01)) تسجيل وترخيص واعتماد
((02)) امساك وتحديث سجلات
((03)) تلقي ودراسة تقارير أداء وامتثال
((04)) إشراف ورقابة وتفتيش
((05)) إلزام وتظلمات
((06)) توعية وحماية
((07)) شكاوى وابلاغات
((08)) إحصائيات ودعم اتخاذ القرار
((09)) بحوث وتطوير

- من خلال التحول الرقمي تم تحديد 3 نطاقات لتفعيل القيمة المطروحة للهيئة:
  - التكنولوجيا المالية (FinTech)، التكنولوجيا الرقابية (RegTech)، التكنولوجيا الإشرافية (SupTech)
  - يلعب القانون 5 لسنة 2022 دور محوري لتحقيق الاستراتيجية والتحول الرقمي مع تعدد الأسواق

(05) لسنة 2022

أنشطة الخدمات المالية الغير مصرفية الرقمية

(NBFS)TECH

InvesTech
- ICO
- Equity CrowdFunding
- Digital Asset Mgt.
- Digital Tradin

LendTech
- Lending CrowdFunding
- ROSCA
- P2P Lending

InsurTech
- LifITech
- PIFTech
- PnCITech

تتطور المسار التشريعي للتحول الرقمي

- في أكتوبر 2019 بدأت الهيئة في عقد حوارات مجتمعية وورش عمل تمهيداً للقانون
- في فبراير2022 تم إصدار القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية ، ويتم تفعيله من خلال قرارات مجلس إدارة الهيئة (بمثابة اللائحة التنفيذية) بمرونة وسرعة رد فعل لاحتياجات الأسواق تصدر عند الحاجة
- في مارس 2022 أصدرت الهيئة القرار رقم 58 لسنة 2022 بشأن الشروط والإجراءات والمتطلبات للتأسيس والترخيص والموافقة للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال التكنولوجيا المالية، والذي تضمن متطلبات التأسيس وشروط وإجراءات الترخيص والموافقة
- في ديسمبر 2022 أصدرت الهيئة القرار رقم 135 لسنة 2022 والذي وضع تنظيم لاختصاصات لجان التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام القانون
- في يونية 2023 أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية حزمة قرارات تنفيذية لتفعيل القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، وهي القرارات 139 و140 و141 لسنة 2023، والتي من شأنها أن تمهد الطريق أمام بدء عهد جديد للقطاع المالي غير المصرفي باستخدام التكنولوجيا المالية، والمساهمة في تحقيق أهداف استراتيجية الدولة للشمول المالي في 2030

حزمة القرارات التنفيذية "الأساسية" لتفعيل القانون وللتحول الرقمي

1. رقم (139) لسنة 2023 بتاريخ 21/6/2023
   - بشأن التجهيزات والبنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات ووسائل الحماية والتأمين اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

2. رقم (140) لسنة 2023 بتاريخ 21/6/2023
   - بشأن الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي ومجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، ومتطلبات الامتثال

3. رقم (141) لسنة 2023 بتاريخ 21/6/2023
   - بشأن سجل التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

ماذا تضمن القرار الأول: رقم (139) لسنة 2023 ؟

- التجهيزات والبنية التكنولوجية
  - وهي البنية التحتية اللازمة لمراكز المعلومات (الأساسية والبديلة) والتي تشمل التجهيزات اللازمة للوصول للمرافق الأساسية، و أجهزة الشبكات ونقل البيانات، وأجهزة الحاسبات ووسائل التخزين.
- أنظمة المعلومات

  وهي الأنظمة المكونة من تطبيقات وقواعد بيانات يتم تطويرها لتؤدي مهام محددة دعما لعمليات ودورات العمل المستهدفة.
- وسائل الحماية والتأمين
  - وهي الآليات والمنهجيات المستخدمة لتوفير الآتي:
    1. القدرة على منع وقوع المخاطر التكنولوجية.
    2. القدرة على التحمل والمرونة للتعافي واستعادة الإمكانيات والوظائف والبيانات بعد وقوع المخاطر.

- إطار عمل حوكمة تكنولوجيا المعلومات
  - وهو عنصر أساسي ومتمم لحوكمة المؤسسات، وما يستتبعه من حوكمة لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات
- إطار عمل إدارة مخاطر التكنولوجيا
  - وهو عنصر أساسي ومتمم لإدارة مخاطر المؤسسات
- إطار عمل إدارة الأمن السيبراني
  - وهو عنصر أساسي ومتمم لإدارة أمن المؤسسات

ماذا تضمن القرار الثاني: رقم (140) لسنة 2023 ؟

- ضوابط الهوية الرقمية
- ضوابط العقود الرقمية
- ضوابط السجل الرقمي
- مجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية:
  1. مجال عمليات التحديد والتحقق والمصادقة على الهوية الرقمية إلكترونيا.
  2. مجال عمليات التعرف على العميل إلكترونيا.
  3. مجال عمليات إبرام عقود على منتجات مالية غير مصرفية إلكترونيا.
  4. مجال عمليات التسجيل والحفظ والاسترجاع من السجلات الرقمية إلكترونيا.
- متطلبات الامتثال

ماذا تضمن القرار الثالث: رقم (141) لسنة 2023 ؟

- إنشاء السجل
- شروط القيد بالسجل
- إجراءات تقديم طلب القيد بالسجل
- شروط استمرار القيد بالسجل
- مدة القيد بالسجل وتجديده

الخلاصة

«تم تطوير البنية التشريعية بمنهجية تتسم بالمرونة وسرعة الاستجابة، مع الحفاظ على منهجية الرقابة على أساس المخاطر، وبخاصة ما يُستجلب بطبيعة الاعتماد على التكنولوجيا والتحول الرقمي»

مع جزيل الشكر على حسن المتابعة

Many Thank for your attention

Tarek.Ibrahim@fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB